**أزمة التعداد السكاني في نيجيريا 1962-1963**

**أ.م. د حنان طلال جاسم**

تعد عملية إجراء التعداد السكاني ذات أهمية سياسية كبيرة في نيجيريا، إذ إن توزيع مقاعد البرلمان الاتحادي يتم وفقا لعدد سكان الإقليم، ووفقا لما جاء في دستور عام 1960، فقد تم إجراء أول تعداد سكاني في نيجيريا بعد استقلالها، وذلك عام 1962، وهنا اهتمت جميع الأقاليم النيجيرية بالتعداد حيث كان في كل إقليم مكتب للتعداد، فضلا عن وجود المكتب المركزي للتعداد على المستوى الاتحادي.

تم إجراء التعداد للمدة ما بين الخامس، وحتى الحادي والعشرين من أيار عام 1962، وفي تموز وصلت الاحصائيات السكانية إلى العاصمة النيجيرية لاغوس، وقد أظهرت نتائج هذا التعداد عن وجود زيادة كبيرة في نسب السكان عن تعداد عامي 1950 و1953، اذ أصبح عدد السكان بموجب تعداد عام 1962 22,5 مليون نسمة في الإقليم الشمالي، و 12,4مليون نسمة في الإقليم الشرقي، و 7,8مليون نسمة في الإقليم الغربي، و2,2 مليون نسمة في إقليم وسط الغرب، و0,7 مليون نسمة في لاغوس، وبذلك يتضح لنا أن الثقل السكاني قد انتقل من الشمال إلى الجنوب وعلى إثره سيتم إعادة توزيع المقاعد البرلمانية بما يتناسب، وهذا التعداد.

رفض المشرف البريطاني وارين Warren)) نتائج التعداد، وأعد تقريرا عن التعداد أوصى من خلاله بإجراء تحقيق في أرقام التعداد، إلا أن رئيس وزراء الإقليم الشرقي قد رفض ذلك، وأعلن تمسكه بنتائج التعداد، مما أدى الى تأخر إعلان النتائج لمدة ستة أشهر تم خلالها تبادل الاتهامات بين الشماليين، والجنوبيين ، وفي كانون الأول عام 1962، وأثناء انعقاد جلسة البرلمان الاتحادي لمناقشة تقرير وارين، انسحب من الجلسة أعضاء حزب المؤتمر الوطني للمواطنين النيجيريين، وحزب جماعة العمل، ومؤتمر الحزام الأوسط المتحد، ولعدم اعلان نتائج التعداد حتى شباط عام 1963، قرر رئيس الوزراء الاتحادي إلغاء تعداد عام 1962 وإجراء تعداد آخر خلال عام 1963.

وأثناء إجراء التعداد الجديد الذي استمر من الخامس حتى الثامن من تشرين الثاني عام 1963، اتخذت إجراءات شديدة، لضمان نجاح التعداد الجديد، إلا أن إعلان نتائج التعداد قد تأخر أيضا لمدة شهرين في محاولة للتأكد من صحة الأرقام، وفي شباط عام 1964 أعلن مكتب التعداد المركزي الأرقام الرسمية لتعداد تشرين الثاني 1963 ، إذ بلغ عدد سكان الشمال 29,8 مليون نسمة، وسكان الجنوب 25,2 مليون نسمة مقسمة على الأقاليم، إذ بلغ تعداد الإقليم الغربي 12,8 مليون نسمة، والإقليم الشرقي12,4 مليون نسمة، وفي العاصمة الاتحادية لاجوس 16,75 مليون نسمة.

رفض رئيس حزب المؤتمر الوطني للمواطنين النيجريين، ورئيس الإقليم الشرقي الدكتور اوكبارا ) Okpara1920- 1984) ، نتائج التعداد بحجة حدوث تجاوزات في الإقليم الشمالي ، كما أعلنت حكومة إقليم وسط الغرب رفضها هذا التعداد، في حين أعلن احمد بيللو رئيس وزراء الاقليم الشمالي وصمويل اكينتولا رئيس وزراء الإقليم الغربي قبولهم نتائج التعداد .

أدى إعلان نتائج التعداد إلى تطورات، وأزمات سياسية جديدة في البلاد لا سيما في الإقليم الغربي، فعلى الرغم من قبول رئيس وزراء الإقليم نتائج التعداد إلا أن بعض أعضاء حكومته لا سيما أعضاء حزب المؤتمر الوطني للمواطنين النيجيريين اعلنوا رفضهم للتعداد، وهنا عمل حزب مؤتمر شعب الشمال لإنهاء التحالف بين حكومة الإقليم الغربي بزعامة اكينتولا، وبين حزب المؤتمر الوطني للمواطنين النيجيريين، ، إذ قام بتشجيع اكينتولا بتحويل حزبه الحزب الشعبي المتحد إلى الحزب الديمقراطي الوطني النيجيري، وتوجيه دعوة كانت أشبه بالإنذار، الى أعضاء حكومته من حزب المؤتمر الوطني للمواطنين النيجيريين بالانضمام الى ألحزب الجديد، أو فقدان مناصبهم الوزارية، فانضم معظم أعضاء حزب المؤتمر الوطني للمواطنين النيجيريين إلى الحزب الجديد الذي تأسس في آذار عام 1964 .

وبذلك انتهت أزمة التعداد السكاني بقبول الحكومة الاتحادية النتائج النهائية للتعداد، كما أعلن رئيس وزراء إقليم وسط الغرب اوساديباي (Awsadebaa ) قبول نتائج التعداد لمصلحة وحدة نيجيريا بعد أن رفضه أول الأمر ، أما الدكتور اوكبارا رئيس وزراء الإقليم الشرقي، فقد بقي معارضا لنتائج التعداد على الرغم من الإعلان بالاستناد إلى نتائج تعداد تشرين الثاني عام 1963 خلال الانتخابات الاتحادية (1964- 1965) التي أخذت الأحزاب السياسية النيجيرية بالاستعداد لها.